

Distr.: General
16 July 2014
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

الدورة الثامنة والستون

جنيف، ٣-٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

البند ٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

تقييم خارجي لبرنامج الأونكتاد الفرعي ٢: الاستثمار والمشاريع^(١)

موجز تنفيذي

طلب مجلس التجارة والتنمية، في دورته السنوية الستين، من أمانة الأونكتاد أن تجري تقييماً مستقلاً للبرنامج الفرعي ٢ المعني بالاستثمار والمشاريع. ولقيام بذلك، استقدم الأونكتاد فريقاً من خبيرين مستقلين، وممثلين عن دولتين من الدول الأعضاء شاركا بصفتهم الشخصية. ويغطي التقييم فترة برنامج العمل ٢٠١٠-٢٠١٣. وأجري التقييم في الفترة ما بين أواخر آذار/مارس ومنتصف حزيران/يونيه ٢٠١٤. ويتبع مبادئ التقييم الخاصة بلجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومبادئ التقييم الخاصة بالأمم المتحدة.

ويحظى البرنامج الفرعي بسجل قوي وراسخ في مجالات إعداد البيانات والبحوث، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني. وتنفذه شعبة الاستثمار والمشاريع (الشعبة).

وتعد قاعدة البيانات الخاصة بالبرنامج الفرعي بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر فريدة من نوعها. ويحظى ما تضمنه من بحوث بشأن القضايا والسياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر بتقدير كبير من صناع السياسات والمستثمرين من القطاع الخاص. وهناك طلب كبير على الدعم التقني المقدم من خلال البحوث وبناء توافق الآراء ومن خلال منتجات التعاون التقني، ولكن محدودية الموارد الخارجة عن الميزانية تثقل العبء على الشعبة في بعض الأحيان من أجل تلبية جميع الطلبات بالسرعة المرجوة.

(١) أعد هذا التقييم فريق تقييم مستقل مؤلف من: السيد تيري نويل والسيد أخيم إنجلههارت، بالاشتراك مع السيد يوري سايلنتال والسيدة بريتي رحمن. وترد مواد داعمة لهذا التقييم في الوثيقة TD/B/WP(68)/CRP.2.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-08610 200814 220814



* 1 4 0 8 6 1 0 *

وتدار الشعبة جيداً على يد فريق إدارة عليا يتسم بدرجة كبيرة من التماسك والدينامية ويقدم أفكاراً خلاقة ويتمتع بحماس للابتكار. ويمكن رؤية العديد من النتائج الرئيسية والتوصيات المقدمة هنا من هذا المنطلق.

وفيما يلي الاستنتاجات الرئيسية:

(أ) يحصل البرنامج الفرعي ٢ على تقدير مرتفع من ناحية أهمية منتجاته وخدماته الأساسية. فكل منتج من المنتجات الأساسية يضم عناصر من ركائز الأونكتاد الثلاث كافة: البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني. وقد تعززت الأهمية على مدى السنوات القليلة الماضية من خلال استحداث عملية بحث وتطوير دقيقة. ويتسق البرنامج الفرعي ٢ بقوة مع مختلف الأهداف الإنمائية للألفية ويضطلع بدور بالغ الأهمية في المناقشات المتعلقة بمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات القطاع الخاص في التنمية من خلال أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥؛

(ب) ويحقق البرنامج الفرعي ٢ أثراً هاماً. ولكن التقارير الراهنة تميل إلى عدم الإبلاغ بالقدر الكافي عن مدى أثر البرنامج الفرعي ٢، سواء في سياق إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي لفترتي السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٣ أو في سياق تقرير النتائج والأثر الذي تصدره الشعبة سنوياً في الوقت الراهن (والذي يتجاوز بالفعل متطلبات الإبلاغ الإلزامية في الأمم المتحدة)؛

(ج) ويبدو البرنامج الفرعي ٢ فعالاً في إنجاز الأنشطة والناتج المتوقعة في سياق إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي. ولكن نظراً لقيود الإطار الاستراتيجي، فإن من الصعب وضع تقدير كامل للفعالية إزاء ما هو مستهدف من تغييرات في الناتج وآثار في التنمية؛

(د) وتعمل الشعبة على إنشاء مواقع شبكية أحدث تتسم بالتفاعلية والريادة التكنولوجية؛

(هـ) وتقوم الشعبة بإنجاز الكثير من العمل بموارد محدودة. فمن الصعب الحصول على موارد كافية من خارج الميزانية لتلبية طلبات المساعدة التقنية. ويساعد الاستخدام الإضافي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعززة على زيادة الاستفادة من الموارد المحدودة الخارجة عن الميزانية؛

(و) ويحتفظ المستفيدون بمكاسبهم من البرنامج الفرعي ٢ إلى حد كبير، رغم أن البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلية والهشة والصغيرة تواجه تحديات أكبر بكثير في هذا المجال. ومن المرجح أن تتعزز الاستفادة في حال وجود موارد إضافية من خارج الميزانية وبعض الخدمات المحدودة في مرحلة ما بعد التدخل من البرنامج الفرعي ٢ للمستفيدين. وسيلي ذلك طلباً مقدماً منهم؛

(ز) وباستثناءات محدودة، فإن البرنامج الفرعي ٢ لا يركز بقوة على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، رغم أن ذلك الأمر يبدو واقعاً عاماً في الأونكتاد بأسره. وتتسم قضايا الاقتصاد الأخضر بحضور أكبر في عدة مجالات من برنامج العمل الحالي للبرنامج الفرعي ٢.

وتتضمن التوصيات ما يلي:

١- أن تضمن الدول الأعضاء استمرار الدور الرائد للبرنامج الفرعي ٢ في النقاش الجاري بشأن الأهمية الاستراتيجية للاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار من القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الإنمائية في إطار أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥؛

٢- أن تواصل الشعبة استعراضها العام للمنتجات الأساسية للبرنامج الفرعي ٢ وتحديثها والارتقاء بها؛

٣- أن تواصل الشعبة تعميم الاستخدام المنسق لسلاسل النتائج القابلة للقياس استناداً إلى مؤشرات محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها وذات صلة ومحددة المدة، مع التركيز على تغيرات النتائج لأغراض التخطيط والرصد والإدارة المتعلقة بجميع سلاسل النتائج الواردة في تقارير النتائج والأثر. وأن ترصد الشعبة بمزيد من الاتساق الأثر الإنمائي الطويل الأجل للعمل المرتبط بالاستثمار وبالقطاع الخاص لدى البلدان المستفيدة من البرنامج الفرعي ٢ على المستوى البرنامجي؛

٤- أن تواصل الشعبة تحديث وتحديد المواقع الشبكية للبرنامج الفرعي ٢ من أجل تحسين فعالية التوعية والاتصال. وأن يدعم الأونكتاد الحاجة إلى تحقيق اللامركزية على صعيدي الشعب والفروع عند إنشاء المواقع الشبكية للتفاعل مع المستفيدين؛

٥- أن تتوسع الشعبة في استخدام التعلم عن بعد والتعلم الإلكتروني عند إيصال المنتجات الأساسية لزيادة الاتصال باستخدام الموارد المحدودة.

٦- أن تزيد الشعبة من مشاركتها في الحوار القائم بين الحكومات وشركاء التنمية على الصعيد القطري كوسيلة للحصول على موارد إضافية من خارج الميزانية، وذلك بدعم من دائرة التعاون التقني؛

٧- أن تستحدث الشعبة خدمة "الرعاية اللاحقة" من أجل تقديم دعم بسيط للبلدان المستفيدة بعد إنجاز المشاريع؛

٨- أن تنظر الدول الأعضاء في الكيفية المثلى لزيادة إمكانية حصول البرنامج الفرعي ٢ على موارد من خارج الميزانية، بطرق منها آليات التمويل الخاصة بالمعونة لصالح التجارة؛

٩- أن تستخدم الشعبة الأعمال الحالية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة لإعادة النظر في الكيفية المثلى لتعزيز قضايا المساواة بين الجنسين في عمل البرنامج الفرعي ٢.

أولاً - تقييم برنامج الأونكتاد الفرعي ٢: الاستثمار والمشاريع

ألف - السياق

١ - اتفق مجلس التجارة والتنمية في دورته السنوية الستين مع استنتاجات هيئته الفرعية، الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية، التي تضمنت طلباً إلى أمانة الأونكتاد بإجراء تقييم مستقل للبرنامج الفرعي ٢ المعني الاستثمار والمشاريع. وستنظر الفرقة العاملة في النتائج التي توصل إليها التقييم في دورتها الثامنة والستين.

٢ - ويتمثل الجمهور الرئيسي المستهدف لتقرير التقييم في الدول الأعضاء في الأونكتاد وإدارته العليا، بما فيها إدارة البرنامج الفرعي ٢، وأصحاب المصلحة في ذلك البرنامج وهم أساساً صناع السياسات، وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص العاملين في مجال الاستثمار وتنمية المشاريع، بمن فيهم المستثمرون والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمجتمع المدني بما يشمل الأوساط الأكاديمية.

٣ - ولإجراء هذا التقييم، استقدم الأونكتاد فريقاً من خبيرين استشاريين مستقلين، وممثلين عن دولتين من الدول الأعضاء شاركوا بصفتهم الشخصية. ويغطي التقييم فترة العمل البرنامجي ٢٠١٠-٢٠١٣. وأجري التقييم في الفترة ما بين أواخر آذار/مارس ومنتصف حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٤ - ويستند التقييم إلى المعايير الخمسة للتقييمات التي تتبعها لجنة المساعدة الإنمائية والأمم المتحدة وهي: الأهمية والتأثير والفعالية والكفاءة والاستدامة. ويتناول التقييم أيضاً اثنين من الأهداف الجامعة وهما: المساواة بين الجنسين/تمكين المرأة والاقتصاد الأخضر/الاستدامة البيئية. ويوجز المرفق الأول من الوثيقة TD/B/WP(68)/CRP.2 هذه المعايير السبعة والأسئلة المطروحة في إطار كل منها.

باء - المنهجية

٥ - نظراً للنطاق الواسع الذي تتسم به حافظة البرنامج الفرعي ٢، ركز المقيّمون أساساً - وليس حصراً - على المجالات الستة التالية:

(أ) الإدارة الاستراتيجية:

'١' أدوات الإدارة: سلاسل النتائج، خطط العمل، رصد وتقييم الآثار؛

'٢' القيود الداخلية والخارجية وتخفيف وطأة المخاطر؛

'٣' استعراض وتحسين الاتجاهات الاستراتيجية ووضع البرنامج الفرعي؛

- '٤' أوجه التآزر بين ركائز العمل الثلاث (البيانات والبحوث، بناء توافق الآراء، التعاون التقني)، بطرق من بينها استخدام المنتجات الأساسية وتكنولوجيا المعلومات المعززة والتواصل الشبكي ووسائل أخرى؛
- (ب) التخطيط الاستباقي:
- '١' الدور الاستراتيجي للبرنامج الفرعي ٢؛
- '٢' تطوير منتجات جديدة، منها مثلاً مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول، وإطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وغير ذلك؛
- '٣' استخدام المنتجات الرائدة (تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن منتدى الاستثمار العالمي) من أجل تحديد المسائل الجديدة مثل سلاسل القيمة العالمية وأهداف التنمية المستدامة وغيرها؛
- '٤' الاستفادة من المحافل الدولية الجديدة لأغراض البحوث ووضع السياسات وبناء توافق الآراء (مجموعة البلدان الثمانية ومجموعة العشرين، ومنظمات التكامل الإقليمي، ومنتدى الاستثمار العالمي، وجهات أخرى)؛
- (ج) اتفاقات الاستثمار الدولية؛
- (د) استعراضات سياسة الاستثمار؛
- (هـ) اللوائح التنظيمية الإلكترونية؛
- (و) تنمية المشاريع من خلال برنامج تطوير ريادة الأعمال.

٦- وأتاح هذا الاختيار فرصة لفريق التقييم للنظر بمزيد من التفصيل في جانب من عمل فروع الشعبة الأربعة. ونظر الفريق أيضاً في استخدام بحوث البيانات لأغراض تتبع آثار التنمية، وأدلة الاستثمار، والترويج للاستثمار الأجنبي المباشر المراعي للبيئة، وروابط الأعمال التجارية، وأداة التطوير المحاسبي.

٧- ومن أجل تطوير الأدلة، استخدم الفريق أدوات استقصائية منظمة ومقابلات شبه منظمة مع المستفيدين، وممثلي الدول الأعضاء في الأونكتاد، وموظفي شعبة الاستثمار والمشاريع وإدارة الشعبة، وكبار مديري الأونكتاد، وممثلين من منظمات إنمائية أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى الفريق بحثاً مكثيباً وتحليلات للبيانات وزيارات ميدانية. وأجريت مقابلات مع ما يزيد على ١٠٠ شخص وتم استطلاع آرائهم خلال التقييم (انظر الوثيقة TD/B/WP(68)/CRP.2، المرفق الثاني). وكان الدافع وراء اختيار البلدان هو التركيز على أقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة الدخل والبلدان التي شهدت مؤخراً تنفيذ عدد من أنشطة المساعدة التقنية بواسطة الشعبة؛ والتغطية الجغرافية (لم يسمح الوقت والموارد المحدودة بإدراج أحد البلدان الآسيوية). ونظراً للتركيز المتزايد لجانب من الدعم المقدم من الشعبة

على التجمعات الإقليمية، اختار الفريق أيضاً زيارة إحدى هذه المجموعات (السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، التي تعمل مع الشعبة في مجالي بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر واتفاقات الاستثمار الدولية).

ثانياً - برنامج الأونكتاد الفرعي ٢: الاستثمار والمشاريع

ألف - هدف البرنامج الفرعي ٢

٨- يتمثل الهدف من البرنامج الفرعي ٢، على النحو المعرّف في إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ فيما يلي:

تحقيق مكاسب إنمائية من زيادة تدفقات الاستثمار ورسم السياسات وتعزيز قدرة جميع البلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكليةً والهشة والصغيرة، على التنافس على الصعيد الدولي وزيادة قدراتها الإنتاجية^(٢).

٩- وتتمثل الإنجازات المتوقعة من الأمانة في إطار هذا الهدف في أربع نقاط:

(أ) زيادة فهم مختلف المسائل الرئيسية المتعلقة بالاستثمار في القطاعين العام والخاص وأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية، فضلاً عن السياسات ذات الصلة التي يمكن أن تعزز المكاسب الإنمائية المتأتية من هذا الاستثمار؛

(ب) زيادة قدرة البلدان النامية على تهيئة بيئة مواتية لجذب الاستثمار والاستفادة منه لأغراض التنمية؛

(ج) زيادة فهم المسائل الرئيسية والناشئة المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية وبعدها الإنمائي، وتعزيز القدرة على التفاوض بشأن معاهدات الاستثمار وتنفيذها، وإدارة المنازعات بين المستثمرين والدولة؛

(د) تعزيز الفهم والقدرات في مجال تنمية القدرة التنافسية الدولية عن طريق وضع سياسات تهدف إلى: '١' حفز تنمية المشاريع وتيسير الأعمال التجارية؛ '٢' تعزيز أفضل الممارسات في مجالي المسؤولية الاجتماعية للشركات والمحاسبة؛ '٣' إنشاء أسواق تأمين قادرة على التنافس ومنظمة بشكل جيد^(٣).

(٢) A/66/6 (Sect.12)، الصفحة ٣١ وما يليها.

(٣) المرجع نفسه.

١٠ - وتستند الأهداف والإنجازات المتوقعة للبرنامج الفرعي ٢ إلى الولايات الصادر بها تكليف من الدول الأعضاء في الدوحة (الأونكتاد الثالث عشر) وأكرا (الأونكتاد الثاني عشر) وغير ذلك من المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، والتي تضعها الجمعية العامة موضع التنفيذ في إطار عملية الميزانية البرنامجية لفترة السنتين الخاصة بالأمم المتحدة.

باء - شعبة الاستثمار والمشاريع في الأونكتاد

١١ - تتولى شعبة الاستثمار والمشاريع المسؤولية الفنية عن البرنامج الفرعي ٢^(٤)، وهي تتألف من أربعة فروع:

(أ) فرع اتجاهات وقضايا الاستثمار؛

(ب) فرع سياسات الاستثمار؛

(ج) فرع بناء القدرات في مجال الاستثمار؛

(د) فرع المشاريع.

١٢ - وفي إطار نهج الإدارة الاستراتيجية الخاص بها، تشدد الشعبة على أمور من بينها ما يلي:

(أ) استخدام ثلاثة نهج استراتيجية لإنجاز برنامج عملها: '١' نهج المنتج الأساسي؛ '٢' نهج تكنولوجيا المعلومات المعزز؛ '٣' نهج إقامة الشبكات والشراكة؛

(ب) تنفيذ منتجين رياديين: إصدار تقرير الاستثمار العالمي وتنظيم منتدى الاستثمار العالمي؛

(ج) استعمال عدة منتجات أساسية/خدمات مميزة، يضم كل منها عناصر من ركائز الأونكتاد الثلاث (البيانات والبحوث، بناء توافق الآراء، التعاون التقني).

ثالثاً - النتائج

ألف - الأهمية

١٣ - يحظى البرنامج الفرعي ٢ بتقدير جيد من المستفيدين لما يقدمه من مساعدة في صياغة إطار سياسي للاستثمار الأجنبي المباشر على الصعد العالمي والإقليمي والوطني، بطرق من بينها القيام مؤخراً باستحداث إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة الذي يغطي أبعاداً مهمة للنقاش الناشئ بشأن مساهمة استثمارات القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المستدامة.

(٤) المرجع نفسه.

١٤- ويتسق عمل البرنامج الفرعي ٢ مع الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية (القضاء على الفقر المدقع والجوع) وذلك عن طريق الاستثمار وتنمية المشاريع وإيجاد فرص العمل (مثل استعراضات سياسة الاستثمار واتفاقات الاستثمار الدولية وبرنامج تطوير ريادة الأعمال والترويج للاستثمار الأجنبي المباشر)، ومع الهدف ٨ (الشراكة العالمية من أجل التنمية، التي تشمل مسائل مثل تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد) عن طريق تيسير الأعمال التجارية (مثل اللوائح التنظيمية الإلكترونية) ومنتدى الاستثمار العالمي ومبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة. ويقل اتساق البرنامج الفرعي مع الهدف ٣ (تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) وفق النقاش اللاحق في هذا التقييم، ويزيد من عمله في المجالات المرتبطة بالهدف ٧ (كفاءة الاستدامة البيئية) بطرق منها إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز الاستثمار الأخضر، ومبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول. وبالإضافة إلى ذلك، من خلال إصدار تقرير الاستثمار العالمي ودورة منتدى الاستثمار العالمي في عام ٢٠١٤، تركز الشعبة على الدور الذي يمكن أن تضطلع به استثمارات القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥.

١٥- وفي عام ٢٠٠٩، أجرت الشعبة عملية دقيقة لاستعراض واستكمال وتحديث حافظة منتجاتها الأساسية. وتفيد نتائج هذا التقييم بضرورة استمرار هذه العملية، حيث يوصي المستفيدون بإجراء المزيد من التحسينات على برنامج تطوير ريادة الأعمال واستعراضات سياسة الاستثمار^(٥).

١٦- إن الاستعراض الذي بدأ في عام ٢٠٠٩ قد أدى جزئياً إلى إنشاء آلية متسقة ومنظمة للبحث والتطوير على مستوى الشعب. وثمة تغيير رئيسي في هذا الصدد يتمثل في تنفيذ عملية رسمية تربط تحديد المسائل بالبحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، والارتقاء بالمنتجات الأساسية القائمة و/أو استحداث الجديد منها. وبمجرد تحديد القضايا الناشئة، تبدأ عادة عملية البحث والتحليل باستخدام الفصل الرابع من تقرير الاستثمار العالمي الذي يصدر سنوياً، من أجل إعداد موضوع بعينه. ومن أجل الذهاب لما هو أبعد من تقديم المواضيع في التقرير، تسعى الشعبة إلى التدقيق في هذه المواضيع والمسائل الجديدة بصورة أكثر اتساقاً عن طريق عملية بناء توافق الآراء على الصعيد الحكومي الدولي، ثم تناولها على مستوى المنتج الأساسي، ليؤدي ذلك في النهاية إلى الارتقاء بخدمات التعاون التقني و/أو استحداث الجديد

(٥) تشمل الاقتراحات استحداث جدول زمني واضح للتنفيذ في الاستعراض الأولي لسياسة الاستثمار بشأن الرصد المشترك من قبل بلد بعينه وشعبة الاستثمار والمشاريع، بالإضافة إلى قدر من الدعم في سياق "الرعاية اللاحقة" للمساعدة في الحفاظ على الزخم لأغراض الإصلاح وفي تعزيز الاستدامة. كما أن برنامج تطوير ريادة الأعمال بتصميمه الحالي لديه فترة إعداد طويلة. ويستغرق منح الشهادات للمدربين المحليين فترة طويلة، وكثيراً ما يتطلب تدريب المدربين الالتزام بوقت طويل من أشخاص يديرون أعمالاً تجارية. ويتمثل الاقتراح في استحداث إصدارات بسيطة من منتجات تدريبية معينة واستعمال أدوات التعلم الإلكتروني من أجل الحد من الاعتماد على المدربين المحليين.

منها. وعلى سبيل المثال، استُخدم العمل المتعلق بسلاسل القيمة العالمية (تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٣) لبدء مشروعين تجريبيين على الصعيد القطري من أجل استكشاف الكيفية التي يمكن بها للتعاون التقني من خلال برنامج روابط الأعمال التجارية أن يعيد التركيز على سلاسل القيمة العالمية، مع القيام في الوقت نفسه بالإدراج التام للمبادئ المتعلقة بإطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة (تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٢) في الدعم المقدم من فرع اتفاقات الاستثمار الدولية التابع للشعبة. وفيما يلي بعض الأمثلة ذات الصلة.

١- البحث والتحليل

١٧- تعمل الشعبة (ومركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية سابقاً) منذ أكثر من ٣٠ عاماً على إعداد مجموعة بيانات عن الاستثمار الأجنبي المباشر تتسم بالتفرد وتحظى بتقدير كبير من صانعي السياسات والمستثمرين وصناع الرأي (ومن فيهم الصحفيون) والمجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية). وحظي تقرير الاستثمار العالمي ببناء كبير من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، وأشار عدد من ممثلي الدول الأعضاء إلى كونه من التقارير القليلة التي يطلعون عليها من بدايتها إلى نهايتها كل عام. ويقدم منشور مرصد اتجاهات الاستثمار العالمية، الذي استُحدث في الآونة الأخيرة، بيانات فصلية محدثة واستعراضات للسياسات حظيت بترحيب أصحاب المصلحة الذين لم يعودوا بحاجة إلى انتظار تحديثات سنوية.

١٨- أما قواعد البيانات التي تحظى بالتقدير وتتعتها الشعبة فتضم، على سبيل المثال، قاعدة بيانات اتفاقات الاستثمار الدولية التي تعد مركزاً شاملاً للوثائق يضم جميع معاهدات الاستثمار الثنائية (يمكن الاطلاع عليها من خلال الموقع الشبكي لمركز سياسات الاستثمار)، وقاعدة البيانات المتعلقة بحالات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، وقاعدة البيانات المتعلقة بفرص الاستثمار الأخضر. وتؤكد التقييمات الأخيرة للعمل المتعلق بإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات الاستثمار على أهميتها العالية^(٦).

٢- بناء توافق الآراء

١٩- تجري مناقشة المخرجات السياسية للبرنامج الفرعي ٢ في مختلف الآليات الحكومية الدولية للأونكتاد، بما في ذلك مجلس التجارة والتنمية، والفرقة العاملة، والمؤتمرات والاجتماعات التي تعقد كل أربع سنوات في إطار لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، وكذلك لدى آليات ومؤتمرات أخرى تابعة للأمم المتحدة. بما في ذلك الجمعية العامة على سبيل المثال لا الحصر.

(٦) L van Oijen, 2012, External evaluation of UNCTAD Project Account: Support to decision-making and policy formulation on FDI in the context of the Millennium Development Goals and the Monterrey Consensus, UNCTAD; A Engelhardt, 2014, Final evaluation of UNCTAD Development Account Project: Towards developing a global monitoring system in national investment policies (2010–2013), UNCTAD.

٢٠- وبالإضافة إلى ذلك، يتكيف البرنامج الفرعي ٢ مع ظهور فعاليات أخرى مهمة لصياغة الآراء والنهج المتعلقة بقضايا السياسات الرئيسية في مجال الاستثمار والمشاريع. ومن ثم، فإنه يستجيب للطلبات المحددة المقدمة من اجتماعات مجموعة البلدان الثمانية ومجموعة العشرين (وكثيراً ما يكون ذلك بالتعاون مع البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمات دولية أخرى)، ويقدم مساهمات لعمل اتفاقات إقليمية متنوعة (مثلاً، السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا)، وينظم منتدى الاستثمار العالمي - وهو محفل رفيع المستوى يعقد كل سنتين لصناع السياسات والمستثمرين من القطاع الخاص وآخرين من أصحاب المصلحة. ويشير من تمت مقابلتهم لأغراض هذا التقييم إلى أن منتدى الاستثمار العالمي، مقارنة بالمنتدى الاقتصادي العالمي، يقدم مزيجاً أكثر توازناً من المشاركين في تشكيله، كما أنه أقل تكلفة بكثير بالنسبة للمستفيدين^(٧).

٣- التعاون التقني

٢١- وفيما يتعلق بالمنتجات الأربعة الأساسية موضوع التقييم الاستقصائي المنظم في سياق هذا التقييم، فإن ٩٦ في المائة من أصحاب المصلحة القطريين بمنحون البرنامج الفرعي ٢ تقديرات عالية إلى عالية جداً من ناحية الوفاء باحتياجات بلدانهم، ويشير ٧٥ في المائة إلى القيمة المضافة المرتفعة الناتجة عن الدعم المقدم من البرنامج والذي كثيراً ما يوصف بأنه دعم رائد تكنولوجياً (انظر TD/B/WP(68)/CRP.2، التذييل ١). ويُنظر للتعاون التقني الذي يتم تلقيه على الصعيد القطري، من خلال استعراضات سياسة الاستثمار وبرنامج تطوير ريادة الأعمال واللوائح التنظيمية الإلكترونية واتفاقات الاستثمار الدولية، على أنه تعاون حسن التوقيت (حيث أبدى ٧٠ في المائة من المستجيبين رضاهم أو رضاهم البالغ)، رغم أن حشد التمويل من خارج الميزانية قد يؤثر التنفيذ في الوقت المناسب (وهو شاغل تمت إثارته بالنسبة لبرنامج تطوير ريادة الأعمال واتفاقات الاستثمار الدولية على وجه الخصوص). ومع اطلاع مزيد من البلدان على تجارب البلدان الأخرى في مجال المساعدة التقنية بالمنتجات الأساسية، فإن الطلب على بعض الخدمات قد يزيد بالفعل بدرجة أسرع من قدرة البرنامج الفرعي ٢ على تعبئة الموارد (وهو ما يُناقش أدناه).

٢٢- وتشير نتائج الاستقصاءات كذلك إلى محدودية الازدواج بين التعاون التقني المقدم من الشعبة وذلك المقدم من المنظمات الإنمائية الأخرى. فعلى سبيل المثال، يشير المستجيبون إلى أن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تقدم خدمات في مجال استعراضات الاستثمار واتفاقات الاستثمار الدولية، ولكن تلك الخدمات كثيراً ما يُنظر لها على أنها تروج لرؤية معينة مقارنة بخدمات استعراضات سياسة الاستثمار واتفاقات الاستثمار الدولية المقدمة من الأونكتاد. وكما أشارت الإجابات على الاستقصاء، يرى المستفيدون أيضاً أن برنامج تطوير ريادة الأعمال يوفر احتياجاً متخصصاً فريداً من خلال التركيز على مساعدة أصحاب المشاريع في تغيير طريقة تفكيرهم وسلوكهم إزاء تنمية الأعمال التجارية. وأخيراً، يشير ٩٣ في المائة من

(٧) تعد تكلفة المشاركة في المنتدى الاقتصادي العالمي مرتفعة بشكل تعجيزي بالنسبة للعديد من البلدان النامية.

المستجيبين من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكليةً والمهشة والصغيرة، إلى أن المساعدة التقنية المقدمة من البرنامج الفرعي ٢ عادة ما تكون متكيفة بشكل جيد مع حالاتهم واحتياجاتهم الخاصة^(٨).

٤ - الاستنتاجات

٢٣ - لقد تعززت مؤخراً أهمية المنتجات الأساسية التي يقدمها البرنامج الفرعي ٢ من خلال استحداث عملية دقيقة للبحث والتطوير تتيح للشعبة أن تستعرض حافظة منتجاتها الأساسية أو تحسنها أو تضيف إليها بشكل متسق ومدرّوس.

٢٤ - وترتبط عملية البحث والتطوير بنتائج البحوث الجديدة على نحو مدرّوس أكثر بتوافق الآراء والارتقاء بالمنتجات الأساسية. وكان غياب هذه العملية في الماضي يعني أن بعض الأفكار السياسية المهمة المصاغة في تقرير الاستثمار العالمي لم تكن تستكمل دائماً حتى النهاية.

٢٥ - ويتسق البرنامج الفرعي ٢ بقوة مع مختلف الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف ١ والهدف ٨. ويركز البرنامج على الوسيلة المثلى لتكييف حافظة منتجاته من أجل تحديد دور وفرص استثمارات القطاع الخاص، بما يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر، في سياق أهداف التنمية المستدامة لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥. ونظراً للمشاركة المتعمقة للبرنامج الفرعي ٢ مع مستثمري القطاع الخاص وصناع السياسات في مجال تصميم المسائل الأساسية المتعلقة بسياسات الاستثمار وبناء توافق الآراء بشأنها وتنفيذها من خلال العديد من منتجاته الأساسية، بما يشمل - على سبيل المثال لا الحصر - اتفاقات الاستثمار الدولية ومنتدى الاستثمار العالمي وتقرير الاستثمار العالمي ومبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة ومبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول، فإن البرنامج الفرعي يضطلع بدور رئيسي في المناقشة الجارية بشأن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات القطاع الخاص في تحقيق غايات التنمية في سياق أهداف التنمية المستدامة.

٥ - التوصيات

١ قيام الدول الأطراف بدراسة اتخاذ خطوات لتعزيز الدور الخاص الذي يمكن أن يضطلع به البرنامج الفرعي ٢ في المناقشات الجارية والمقبلة بشأن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥.

٢ مواصلة الشعبة استعراضها المنظم للمنتجات الأساسية والخدمات المميزة واستمرارها في تحديث حافظتها وفراى منتجاتها، حسب الحاجة.

(٨) هذا ما أكدته تقييمات عدة للمنتجات الأساسية التي يقدمها البرنامج الفرعي ٢. انظر جدول استعراض التقييمات التي أجريت مؤخراً للبرنامج الفرعي ٢ (TD/B/WP(68)/CRP.2، التذييل ٣).

باء - الأثر

١ - مبررات تتبع الأثر وكيفية تتبعه حالياً

٢٦ - تود كل الدول الأعضاء أن ترى نتائج قابلة للقياس. وقد أسفر تحول الحوار بين المستفيدين والبلدان المانحة اتساقاً مع مبادئ باريس بشأن فعالية المعونة، والتحسينات التالية في أكرافيا وبوسان بجمهورية كوريا، عن نقاش جديد محسّن بشأن اتساق التعاون التقني من المانحين مع أهداف التنمية التي تضعها البلدان المتلقية، وتقاسم المسؤوليات بين الجهات المتلقية والمانحة من أجل تحقيق التغيير (في تنفيذ برامج التعاون التقني الداعمة من جهة المانحين، وفي متابعة التغيير في النواتج إلى النهاية من جهة المستفيدين)، وزيادة الشفافية بما يشمل تحسين قياس الآثار ورصدها بشكل مشترك. وفي هذا السياق، يقع الأونكتاد، مثل وكالات الأمم المتحدة الأخرى، تحت ضغط لتعزيز ما يجريه من قياس ورصد وتخطيط وإبلاغ فيما يتعلق بالآثار. وفي المقابلات التي تمت في سياق هذا التقييم، شدد بالفعل ممثلون عن الدول النامية والمتقدمة على السواء على الحاجة إلى تحسين فهم أثر البرامج الفرعية المختلفة للأونكتاد.

٢٧ - ويقدم البرنامج الفرعي ٢ تقارير عن أدائه قياساً على إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي، الذي يخضع لاستعراض حكومي دولي ومن ثم التأييد من الجمعية العامة. وتعد مؤشرات الأداء في الإطار الاستراتيجي في الغالب مزيجاً من تدابير الأنشطة والنواتج، مع بعض مؤشرات التغيير.

٢٨ - وبالإضافة إلى ذلك، وضعت الشعبة نظاماً مدروساً لخطط العمل السنوية كما تصدر سنوياً تقرير النتائج والأثر. وعلى وجه التحديد، وضعت الشعبة مصفوفة مفصلة لخطة العمل لإسناد نواتجها إلى (أ) الإنجاز المتوقع بموجب الولاية الرباعية السنوات والطلبات المحددة الصادرة عن الجمعية العامة، (ب) الجزء من الإطار الاستراتيجي المتعلق بالبرنامج الفرعي ٢ للأونكتاد، (ج) المنتجات الأساسية للشعبة، (د) الفريق التابع للشعبة والمسؤول عن الإنجاز. ويجري استعراض خطط العمل ثلاث مرات سنوياً تقريباً بواسطة المدير مع رؤساء فروع الشعبة، مما يسمح برصد داخلي واضح لإنجاز النواتج. وتقدم تقارير النتائج والأثر التي تصدر سنوياً وصفاً وشرحاً لجمهور أكبر، ويقدر من التفصيل، عن النطاق الواسع من النواتج التي تنجزها الشعبة خلال السنة التقويمية. وبالإضافة إلى ذلك، ومن خلال إطارها لتقييم الأداء، فقد قطعت الشعبة شوطاً في التقييم الذاتي لأهمية مبادراتها وما تتسم به من جودة وكفاءة وفعالية. وفي إطار معيار الفعالية، فإن إطار تقييم الأداء يُظهر فعلاً بعض المؤشرات على التغيير في النواتج لدى المستفيدين فيما يتعلق بعمل الشعبة.

٢٩ - ومن ناحية الشفافية والإبلاغ، فإن تقرير النتائج والأثر الذي يصدر سنوياً يتجاوز بلا شك ما تقتضيه متطلبات الإبلاغ الإلزامية. ولكن فريق التقييم يلاحظ أن أدوات الإبلاغ الحالية لا تزال على الأرجح مقصورة في الإبلاغ عن أثر البرنامج الفرعي ٢ على تغييرات النواتج والآثار الإنمائية لدى المستفيدين.

٣٠- وتنفرد الشعبة بوضع يمكنها من أن تتقدم عن ذلك بخطوة، نظراً لقوة إدارتها والجهود المبذولة بالفعل في تقارير النتائج والآثار، وأن تحول سلاسل النتائج الخاصة بالمنتجات الأساسية والمبينة في تلك التقارير إلى سلاسل نتائج قابلة للقياس، استناداً إلى مؤشرات محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها وذات صلة ومحددة المدة يمكن استخدامها لأغراض التخطيط والرصد والإدارة. وكما كشف فريق التقييم، فإن البرنامج الفرعي ٢ يستخدم بالفعل سلاسل نتائج قابلة للقياس لثلاثة منتجات أساسية^(٩).

٣١- وفي هذا السياق، سعى فريق التقييم إلى تقدير الآثار الإنمائية الطويلة الأجل في الاقتصاد بأسره على المستوى البرنامجي، وتغيرات النواتج المتوسطة الأجل لدى المستفيدين المباشرين على مستوى المنتج الأساسي. كما سعى إلى إبراز كيفية صياغة سلاسل النتائج القابلة للقياس لكل منتج من المنتجات الأساسية.

٢- تتبع الأثر الإنمائي على صعيد الشعبة

٣٢- من أجل تتبع أبعاد الأثر الإنمائي الطويل الأجل، ولأغراض هذا التقييم، تم إجراء تحليلين. أولاً، تم تحديد مجموعتين من البلدان: البلدان المستفيدة من دعم التعاون التقني المرتبط بالاستثمار والتنمية والمقدم من الأونكتاد (حيث جُمعت قوائم البلدان المستفيدة من التعاون التقني في سياق استعراضات سياسة الاستثمار واللوائح التنظيمية الإلكترونية وأدلة الاستثمار) ومجموعة من البلدان التي لم تستفد من مساعدة مماثلة لغرض المقارنة. ثم قُسمت كل مجموعة إلى أربع مجموعات فرعية: البلدان الأفريقية، أقل البلدان نمواً في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبلدان وسط أوروبا ووسط آسيا (انظر TD/B/WP(68)/CRP.2، ملاحظة الشكل المتعلق بقائمة البلدان).

٣٣- ووضع تحليل أول يقارن نمو الاستثمار الأجنبي المباشر لدى المستفيدين المباشرين من البرنامج الفرعي ٢ والبلدان المقارنة لكل من المجموعات الفرعية الأربع (انظر TD/B/WP(68)/CRP.2، الشكل). ووضع تحليل ثان باستخدام رُتب البلدان لعام ٢٠٠٩ وفق المساهمة الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٢ وبمقارنة متوسط الرتب للمستفيدين المباشرين من البرنامج الفرعي ٢ والبلدان المقارنة (TD/B/WP(68)/CRP.2، الجدول ٥). ويستخدم الرقم القياسي لعام ٢٠٠٩ قياسات محدودة عن العمالة وعائدات الضرائب وعوامل أخرى منتقاة لتقييم الأثر الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر. وللأسف، ونظراً لمحدودية البيانات المتاحة، لم يتسن وضع تلك المقارنة إلا لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

(٩) وهذه حال اللوائح التنظيمية الإلكترونية وبرنامج تطوير ريادة الأعمال واتفاقيات الاستثمار الدولية، التي تستخدم إطار نتائج وضع لدعم عملها مقترناً بتمويل سويسري. ولكن في حالة برنامج تطوير ريادة الأعمال، فإن إطار الرصد والتقييم الموضوع للبرنامج لا يبدو وأنه ينفذ باتساق. وتعد أداة التطوير الحاسبي مخططات تششت مهمة لكل مستفيد، يمكن استخدامها كمؤشرات لخط الأساس وللأهداف، وذلك لأغراض الرصد والتقييم.

٣٤- وبينما لا يمكن إنكار أن تلك التحليلات أولية إلى حد ما، فإنها تشير بالفعل إلى أداء أفضل، فيما يتعلق بنمو الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره الاقتصادي لدى المستفيدين المباشرين من البرنامج الفرعي ٢، منه في البلدان المقارنة. وبالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تلقت الدعم من البرنامج الفرعي ٢، كان متوسط الرتبة لأغراض الأثر الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر هو ٣٠ في عام ٢٠٠٩؛ وكان متوسط الرتبة للبلدان المقارنة ٥٤ (كلما انخفض الرقم، كان الأثر أكبر). وبوجه عام، سيكون من المفيد وضع هذه التحليلات أو تحليلات مماثلة (بما يشمل العمل في مجال تنمية المشاريع) بأسلوب أكثر اتساقاً لمساعدة الشعبة على إظهار مدى عمل البرنامج الفرعي ٢ نحو تحقيق الأثر الإنمائي الواسع المتوقع في إطار ولايتها.

٣- تتبع تغيرات النتائج على مستوى المنتج الأساسي

(أ) البحث والتحليل

٣٥- يعد البحث من المنافع العامة التي يصعب تتبع أثرها بسبب تعدد أصحاب المصلحة الذين يمكن لهم الاستفادة منه، لأنه قد يكون غير مباشر بقدر كبير ولأن تأثيره على التغيير ربما يحدث سريعاً أو يستغرق فترة طويلة ليظهر.

٣٦- وعلى النحو المذكور آنفاً، تعد البيانات والبحوث من العناصر المكونة لكل منتج من المنتجات الأساسية. ومن ثم يمكن تتبع أثر عمل البرنامج الفرعي ٢ في هذا المجال، إلى حد كبير، من خلال أثر المنتجات الأساسية الأخرى مثل تلك التي نستعرضها أدناه. ويعتبر أثر المنتجات الأساسية الأخرى كبيراً في العادة. ولكن بما أن الشعبة تعرّف البيانات والبحوث (نظم المعلومات) على أنها من المنتجات الأساسية، فسيكون من المفيد وضع سلاسل نتائج قابلة للقياس (أو مجموعة فرعية من سلاسل النتائج) لهذا المجال تحديداً. ويمكن القيام بذلك باستخدام مسارات الأثر واستقصاءات المعارف والتوعية والممارسة كأدوات لقياس خطوط الأساس والأهداف حتى يتسنى للأونكتاد تتبع تلك الآثار^(١٠).

(ب) بناء توافق الآراء

٣٧- يبين الجدول ١ في الوثيقة TD/B/WP(68)/CRP.2، بطرق بسيطة وقابلة للقياس، نطاق الأنشطة والنواتج لأحد المجالات الرئيسية التي يتسم فيها البعد الخاص ببناء توافق الآراء بأهمية كبيرة - وهو إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة - الذي يضعه الأونكتاد (الإبراز الداكن في الجدول للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣) وتغيرات النتائج على مستوى المستفيدين حسب قياسها وفق نوع اتفاقات الاستثمار الدولية المبرمة (الإبراز الفاتح،

(١٠) انظر على سبيل المثال، استخدام الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية وإدارة التنمية الدولية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣). وعلى النحو المبين في الجدول، اتساقاً مع الإطار النموذجي الجديد الناشئ لاتفاقات الاستثمار الدولية، شهد إدراج خصائص "التحرير" نمواً من ٢٥ في المائة إلى ٦٠ في المائة تقريباً بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣ في اتفاقات الاستثمار الدولية المتاحة نصوصها، فيما شهد إدراج خصائص "التنمية المستدامة" نمواً من ٥٠ في المائة إلى ٨٠ في المائة تقريباً. ويبيّن الجدول أيضاً الدور الناشئ الذي تضطلع به مبادئ إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة، في الطريقة التي تصاغ بها اتفاقات الاستثمار الجديدة.

٣٨- وتعد مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول مجالاً آخر يؤدي فيه بناء القدرات والبحث إلى إحداث تغييرات. وتشير الأدلة المجمعة خلال التقييم إلى عملية متسقة للاعتماد والتنفيذ التدريجيين لتلك المبادئ بواسطة حكومات مجموعة العشرين والعناصر الفاعلة في القطاع الخاص.

(ج) التعاون التقني

٣٩- تنفذ الشعبة عدداً كبيراً من أنشطة التعاون التقني على الصعد العالمي والإقليمي والقطري. ويعتبر ٥٩ في المائة من أصحاب المصلحة المستطلعة آراؤهم أن الأثر مرتفع إلى مرتفع جداً؛ ويعتبر ٦١ في المائة أن أثر البرنامج الفرعي ٢ على إنشاء المشاريع مرتفع إلى مرتفع جداً؛ ويعتبر ٥٦ في المائة أن أثر البرنامج الفرعي ٢ على إيجاد فرص العمل إيجابي (انظر TD/B/WP(68)/CRP.2).

٤٠- مرة أخرى، وعلى سبيل المثال، تشير الجداول من ٢ إلى ٤ في الوثيقة TD/B/WP(68)/CRP.2 إلى الآثار الهامة الفورية القابلة للقياس للتعاون التقني على الصعيد القطري من خلال المقاييس المعتمدة لدى المستفيدين. وكل البلدان التي اكتملت فيها تقارير عن تطبيق استعراض لسياسة الاستثمار تشهد تنفيذ إصلاح قانوني وتنظيمي ومؤسسي تماشياً مع ما تحدد في الاستعراض الأصلي لسياسة الاستثمار (وتتراوح معدلات الإنجاز الكامل أو الكبير بين ٢٠ و ٨٠ في المائة من كل الإصلاحات المخطط لها، حسب كل بلد). وبلغ متوسط الخفض في عدد الخطوات المتبعة لتسجيل الأعمال التجارية في ١٢ بلداً هي الأكثر تقدماً في تنفيذ اللوائح التنظيمية الإلكترونية ٧٠ في المائة؛ وبلغ متوسط الخفض في عدد الأيام اللازمة للتسجيل ٦٢ في المائة. ومن بين البلدان التي تعمل فيها المراكز الخاصة ببرنامج تطوير ريادة الأعمال، وعددها ٣٢ بلداً، لم يعد ٢٣ منها بحاجة إلى دعم الجهات المانحة بشكل كامل.

٤١- وفي هذه المرحلة، تعد هذه الجداول نماذج موضوعية بأثر رجعي، ولكنها تشير إلى إمكانية وضع أطر منطقية واضحة ذات مؤشرات بسيطة، من المؤشرات المحددة والقابلة للقياس والممكن تحقيقها وذات الصلة والمحددة المدة، لدعم نهج يستند إلى سلاسل النتائج القابلة للقياس، وإمكانية استخدام تلك الأطر لأغراض التخطيط والرصد والإدارة.

٤ - تخفيف المخاطر

٤٢ - وعلى النحو المبين أعلاه، فإن الشعبة تتبع بالفعل عملية متسقة من البحث الجديد، وبناء توافق الآراء (كما يشمل استعراض الأقران من قبل الخبراء) لتدقيق ومناقشة أفكار جديدة أو محدثة للمنتجات الأساسية، وكذلك إجراء اختبارات ميدانية لتصميمات جديدة للمنتجات الأساسية حسبما يلزم لتخفيف قدر من المخاطر المرتبطة بكل منتج من المنتجات الأساسية، ولا سيما لضمان الأهمية من خلال التعليقات الواردة. وإلى جانب صياغة سلاسل نتائج قابلة للقياس، باستخدام مؤشرات محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها وذات صلة ومحددة المدة لكل منتج من المنتجات الأساسية، فإن الشعبة ستستفيد من إعداد مصفوفات واضحة لتقدير المخاطر لكل سلسلة من سلاسل النتائج الرئيسية.

٥ - الاستنتاجات

٤٣ - تشير بحوث البيانات المحدودة المجرأة في سياق هذا التقييم إلى أن البرنامج الفرعي ٢ يحقق آثاراً هامة. كما تشير إلى أن أدوات الإبلاغ الحالية مقصورة في عرض نتائج البرنامج الفرعي ٢ المرتبطة بالتغيرات في النواتج والآثار الإنمائية لدى المستفيدين.

٤٤ - ووفق استنتاجات التقييم، فإن الشعبة تستخدم بالفعل سلاسل النتائج القابلة للقياس لأغراض التخطيط والرصد فيما يخص ثلاثة على الأقل من المنتجات الأساسية، في اتساق مع ما يبينه تقرير النتائج والآثار. وبينما يتجاوز الانتقال إلى الاستخدام الشامل لسلاسل النتائج القابلة للقياس - بقدر كبير - ما تقتضيه متطلبات الإبلاغ الإلزامية، فإن التوسع في استخدام تلك السلاسل عبر كل المنتجات الأساسية الرئيسية سيسمح بالتخطيط والرصد على نحو أفضل لكل منها، وكذلك بتتبع أقوى لعمق الأثر الذي يحققه البرنامج الفرعي ٢.

٦ - التوصيات

٣ يتعين على البرنامج الفرعي ٢ تشغيل كل سلاسل النتائج المبينة في تقرير النتائج والآثار لأغراض التخطيط والإدارة والرصد الخاصة بتغيرات النواتج المستهدفة بالنسبة لكل المنتجات الأساسية للشعبة. ويتعين أن تكون سلاسل النتائج قابلة للقياس من خلال استخدام مؤشرات محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها وذات صلة ومحددة المدة، وأن تشمل صياغة مصفوفات واضحة لتقدير المخاطر واستراتيجيات لتخفيف المخاطر.

بالإضافة إلى ذلك، يتعين أن تعمل الشعبة بمزيد من الاتساق على رصد الأثر الإنمائي الطويل الأجل للأعمال المرتبطة بالاستثمار وبالقطاع الخاص لدى البلدان المستفيدة من البرنامج الفرعي ٢ على الصعيد البرنامجي.

جيم - الفعالية

٤٥ - تشير ٨ تقييمات أجريت مؤخراً ويرد استعراضها في التذييل ٣ من الوثيقة TD/B/WP(68)/CRP.2 إلى فعالية إنجاز البرنامج الفرعي ٢ فيما يتعلق بفرادى المشاريع. كما يشير إبلاغ الشعبة في سياق الجانب المتعلق ببرنامج الأونكتاد الفرعي ٢ من إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي إلى فعالية إنجاز النواتج والأنشطة مقارنة بمؤشرات الإنجاز المبينه فيه.

١- البحث والتحليل

٤٦ - على النحو المذكور أعلاه، تعدّ الشعبة مجموعة بيانات عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتميز بتفرداها وقيمتها العالية المؤكدة واستخدامها المكثف من قبل صناع السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة المؤثرين على النقاش الخاص بصنع السياسات من خلال البحث والإعلام، إلى غير ذلك^(١). ويعتبر إعداد المنشور ربع السنوي مرصد اتجاهات الاستثمار العالمية الذي يصدر على شبكة الإنترنت مثلاً جيداً للخطوات المتخذة لزيادة فعالية الحصول على المعلومات.

٢- بناء توافق الآراء

٤٧ - إن ما تم مؤخراً من استحداث إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة - الذي ينعكس حالياً على الدعم التقني المقدم من الشعبة في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية - يرافقه بوضوح تحول في أسلوب صياغة الجديد من تلك الاتفاقات (انظر TD/B/WP(68)/CRP.2، الجدول ١). ويشير المستفيدون من تلك الاتفاقات الذين استطلعت آراؤهم إلى وجود علاقة قوية بين فعالية الدعم من خلال البحث، وبناء توافق الآراء، والدعم التقني الذي يتلقونه من الأونكتاد في هذا المجال. ومنح ٨٠ في المائة من المهنيين على الاستقصاء البرنامج الفرعي ٢ تقديراً عالياً في مجال تعزيز قدرتهم على التفاوض بشأن اتفاقات استثمار دولية أفضل وتتسم بالتنوع.

٣- التعاون التقني

٤٨ - تشير الجداول الثلاثة الواردة في الوثيقة TD/B/WP(68)/CRP.2، التي تغطي استعراضات سياسة الاستثمار واللوائح التنظيمية الإلكترونية وبرنامج تطوير ريادة الأعمال، إلى تحقق إنجاز هام مقترن بتفاوتات في عمق النواتج المتحققة بين البلدان. وهذا أمر متوقع. فما من برنامج للتعاون التقني يمكنه توقع إنجاز النواتج بنسبة ١٠٠ في المائة في كل الأوقات. ومع ذلك، فإن ٦٤ في المائة من أصحاب المصلحة المستطلعة آراؤهم بشأن المنتجات

(١١) "أصدرت السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي أول تقاريرها عن الاستثمار في عام ٢٠١١ (...). حيث تم الإقرار صراحة بالدعم التقني المقدم من الأونكتاد في بناء القدرات. بمجال إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية في الدول الأعضاء بتلك السوق" (van Oijen, 2012).

الأساسية الثلاثة يقيمون فعالية البرنامج الفرعي ٢ بتقدير عال جداً، و٢٧ في المائة يقيمونها بتقدير عال. وفي نهاية المطاف، فإن التغيرات في النواتج تنبع من الخيارات والقرارات التي تتخذها البلدان، رغم أن تلك القرارات يتعين أن يشجعها ويحسنها البحث وبناء توافق الآراء والتعاون التقني المقدم من المنظمة الإنمائية.

٤٩- وفي سياق الاستطلاع والعمل الميداني، حدد عدد من المستفيدين نقصاً في الدعم المساند عقب تقديم المساعدة التقنية من الشعبة، مما يمكن أن يساعدهم على التحديد الأكثر فعالية لفرع أو فروع الشعبة، أو شعب الأونكتاد، أو غيرها من الجهات الشريكة في التنمية التي يمكنها مساعدتهم بما يحتاجونه من المساعدة التقنية على مستوى المتابعة (لمزيد من النقاش حول الاستدامة، انظر الفرع هاء من الفصل الثالث أدناه).

٤- التحديات القائمة أثناء التنفيذ

٥٠- تتمثل الصعوبة الأساسية خلال التنفيذ في تعبئة الموارد من خارج الميزانية للمنتجات الأساسية التي تعتمد أكثر على هذا التمويل. ويرد النقاش الخاص بهذه المسألة تحت بند الكفاءة (انظر الفرع دال من الفصل الثالث أدناه).

٥- الممارسات الإدارية المثلى

٥١- يحدد هذا التقييم عدداً من الممارسات المثلى التي يرد نقاش أكثر تفصيلاً بشأنها في فروع مختلفة من هذا التقييم، وتشمل ما يلي:

(أ) إجراء عملية دقيقة من البحث والتطوير تستخدم لتحسين حافظة الشعبة من المنتجات الأساسية، والارتقاء بها وتعزيزها؛

(ب) اتباع نهج متسق لإدماج عناصر من الركائز الثلاث في كل من المنتجات الأساسية؛

(ج) استحداث مواقع شبكية تفاعلية جديدة تغير من طابع الحوار مع المستفيدين وعملية تبادل المعلومات؛

(د) وضع نموذج لخطط العمل يساعد الشعبة على رصد وإدارة إنجازها السنوي من الأنشطة والنواتج على أساس ولايتها الممتدة لأربع سنوات؛

(هـ) تقاسم التمويل كوسيلة لزيادة الاستفادة من الموارد المحدودة من خارج الميزانية.

٥٢- ويرى فريق التقييم أن بإمكان الأونكتاد الاستفادة من القيام على نطاق أوسع بنشر هذه الممارسات المثلى لدى الشعب الأخرى وتقاسمها معها.

٦- الاستنتاجات

- ٥٣- تشير الأدلة المستقاة من التقييمات الأخيرة إلى أن البرنامج الفرعي ٢ يحقق نتائج على مستوى المشاريع. وتحد الصيغة الحالية لإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي من تقييم الفعالية الكلية للبرنامج الفرعي ٢ من ناحية التغيرات في النواتج والآثار الإنمائية.
- ٥٤- ويشكل تعبئة الموارد اللازمة من خارج الميزانية تحدياً أمام تنفيذ أنشطة المساعدة التقنية.
- ٥٥- وتعتمد الشعبة على عدد من الممارسات الإدارية الناجحة التي يتعين تقاسمها داخل الأونكتاد.

دال- الكفاءة

١- الكفاءة في إنجاز المنتجات الأساسية

(أ) البحث والتحليل

٥٦- يحظى تقرير الاستثمار العالمي بنسبة اطلاع واسعة وببناء كبير لدى مستخدميه، وكذلك البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وعدد من قواعد البيانات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، فقد دأبت الشعبة منذ زمن على أن تصدر سنوياً عدداً كبيراً من التقارير البحثية المنشورة بشكل مطبوع. وفي عصر تتغير فيه سريعاً أدوات الاتصال التي تستند إلى تكنولوجيا الإنترنت والشبكات الاجتماعية، ظهرت أنواع جديدة للاحتياجات من المعلومات وكذلك أدوات جديدة يمكن استخدامها بكثافة أكبر. وتسير الشعبة في هذا الاتجاه (انظر أدناه).

(ب) بناء توافق الآراء

٥٧- على النحو المذكور أعلاه، بذلت الشعبة جهداً كبيراً في التكيف مع العدد المتزايد من محافل بناء توافق الآراء وفي تبادل خبراتها مع المنظمات الأخرى (منظمات التكامل الإقليمي ومجموعة العشرين وغيرها). وظهر ذلك تلبية للطلب ولكن أيضاً كوسيلة لتوسيع نطاق النقاش الخاص ببناء توافق الآراء بما يتجاوز المحافل التقليدية ويقلل التكلفة التي تتحملها الشعبة. فعلى سبيل المثال، يمول العمل مع السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ومنظمات إقليمية أخرى من خلال المساعدة الإنمائية المقدمة من المانحين إلى تلك المنظمات. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم المنتديات التفاعلية مثل مركز سياسات الاستثمار فرصاً لإجراء بعض المناقشات السياسية في الوقت الحقيقي بقدر أكبر وفي إطار تنظيم أفضل من خلال إشراك الخبراء الحكوميين على الصعيد الوطني بشكل مباشر. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى عملية لبناء توافق الآراء تتسم بتكلفة أقل بكثير، مع تقليل البصمة الكربونية من خلال الطابع الافتراضي لبعض هذه المناقشات.

(ج) التعاون التقني

٥٨ - إجمالاً، يقيم ٥٩ في المائة من المحيين على الاستقصاء إنجاز البرنامج الفرعي ٢ للمساعدة التقنية المختارة كعينة لهذا التقييم على أنه يتسم بالكفاءة أو بالكفاءة العالية.

٥٩ - ومن أجل زيادة أثر الموارد المحدودة المتاحة للتعاون التقني، ابتعدت المنتجات الأساسية عمداً عن حلقات العمل التدريبية الوطنية إلى تلك الإقليمية. وهذه هي الحال، مثلاً، بالنسبة لاتفاقيات الاستثمار الدولية وخدمات ترويج الاستثمار. ويعد هذا أمراً منطقياً، ولكن مع قدر من المخاطر، ولا سيما لأقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان ذات الموارد البشرية المحدودة. فعلى سبيل المثال، يعد تدريب شخصين في حلقة عمل إقليمية مقارنة باثني عشر شخصاً أو أكثر في حلقة عمل وطنية أمراً أقل من المرجو. وقد أثار العديد من المستفيدين هذه النقطة خلال التقييم.

٦٠ - ومن السبل الممكنة للتغلب على هذا الأمر زيادة استخدام التعلم عن بعد إلى جانب حلقات العمل الإقليمية. فعلى سبيل المثال، يبحث فرع اتفاقيات الاستثمار الدولية التابع للشعبة استخدام بث الإنترنت الحي لربط مجموعات المتدربين الضئيلة العدد بالبلد الذي تنظم فيه حلقة العمل الإقليمية. فبالاقتران بأدوات المحادثة، يمكن أن يتيح ذلك مشاركة عدد أكبر من الأفراد في التدريبات الإقليمية وتمكينهم من طرح الأسئلة وتلقي الإجابات من خلال المحادثة عبر الإنترنت. ويحاول القسم المعني بالتدريب على الترويج للاستثمار - التابع للشعبة - استخدام أدوات التعلم عن بعد التي أعدها شعبة أخرى بالأونكتاد لتعزيز الوصول للجمهور. ويستخدم القسم المعني بالحاسبة - التابع للشعبة - قدراً من التداول بالفيديو. وبإيجاز، ثمة إمكانية للارتقاء باستخدام البرنامج الفرعي ٢ لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعززة، حيث قيم ٥٤ في المائة من مجمل المحيين على الاستقصاء استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التدريب بتقدير عالٍ إلى عالٍ جداً، مقارنة بـ ٣٠ في المائة كانت تقديراتهم بمستوى متوسط أو منخفض أو منخفض جداً. ويتعين على الشعبة بأسرها الاستفادة من الدروس الإيجابية والسلبية لتلك التجارب المختلفة من أجل تعزيز استخدام الميزج الصحيح للتعلم عن بعد أينما أمكن ذلك.

٢ - الكفاءة في استخدام الاتصالات الجديدة المستندة إلى الإنترنت

٦١ - تضطلع الشعبة بمهمة تحديد مواقعها الشبكية لتحقيق الاستخدام الأمثل للسبل الجديدة التي تعرض بها المعلومات وتقدم للمستفيدين في اقتصاد هذا العصر المستند إلى الإنترنت. وقد أدى ذلك إلى إنشاء مواقع شبكية جديدة مثل الموقع المعني بأدلة الاستثمار (iGuides) لأغراض الترويج للاستثمار، الذي يتيح الاطلاع الفوري على المعلومات المحدثة مثل شروط الحصول على الأراضي وتكاليف العمالة والإنتاجية، إلى غير ذلك؛ والمواقع الشبكية القطرية المعنية باللوائح التنظيمية الإلكترونية، التي تصف - خطوة بخطوة -

الإجراءات الإدارية الرئيسية المطلوبة لقيام الشركات بالتسجيل وطلب التراخيص المختلفة، إلى غير ذلك؛ ومركز سياسات الاستثمار، وهو الموقع الجديد السهل الاستخدام الذي يتيح منتدى تفاعلياً للسياسات. وتشكل هذه المواقع الشبكية الجديدة تقدماً عن الجيل السابق من المواقع الشبكية التي لم تتجاوز في معظم الأحيان كونها مستودعات للتقارير المطبوعة. وأشار أحد التقييمات إلى وفورات كبيرة في التكلفة عندما يعاد توجيه الموارد إلى أدوات الاتصالات الحديثة، وإلى الأثر الإيجابي للمواقع الشبكية التفاعلية في التماس تعليقات فورية من أصحاب المصلحة بقدر أكبر وفي إحداث نوع مختلف من التفاعل معهم^(١٢). ولا يزال تحديد المواقع الشبكية محدوداً، وهناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به للارتقاء بالحفظة بأكملها إلى مستوى مجموعة مماثلة من الأهداف والمعايير (انظر TD/B/WP(68)/CRP.2، الجدول ٦).

٦٢- وتتطلب المواقع الشبكية التفاعلية الجديدة قيام أصحاب المصلحة أنفسهم بإدخال المعلومات وتحديثها. ويتطلب ذلك تدريب النظراء على الصعيد الوطني وتفاعلهم الوثيق مع فريق الشعبة المسؤول عن أي منتج أساسي معين. ويشير ذلك أيضاً إلى الحاجة إلى إتاحة قدر معقول من اللامركزية في عملية تطوير المواقع الشبكية، بعيداً عن وحدة الإنترنت المركزية للأونكتاد. ومع وضع معايير واضحة، يمكن القيام بذلك من دون المساس بالحاجة إلى صياغة صورة موحدة متكاملة للمؤسسة ووضع معايير مشتركة على مستوى المواقع الشبكية التابعة للأونكتاد ككل.

٣- التنسيق مع الوكالات الإنمائية الأخرى، والشعب الأخرى التابعة للأونكتاد، ودخول شعبة الاستثمار والمشاريع

٦٣- تتعاون الشعبة مع منظمات إنمائية أخرى في أحيان كثيرة. ويقيم ٥٩ في المائة من إجمالي عدد أصحاب المصلحة المستطلعة آراؤهم التنسيق مع المنظمات الإنمائية الأخرى بتقدير عالٍ إلى عالٍ جداً. وعلى سبيل المثال، يتعاون القسم المعني باتفاقات الاستثمار الدولية بانتظام مع الجامعات والمعهد الدولي للتنمية المستدامة ومركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وجهات أخرى. وكمثال آخر، فإن مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول، المعتمدة من مجموعة البلدان الثمانية ومجموعة العشرين على السواء، تعد مسعى مشتركاً للشعبة والبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وتسعى الوكالات الأربع إلى إجراء المزيد من البحوث والتعاون التقني دعماً لتلك المبادئ. وهناك أعمال هامة أخرى لمجموعة البلدان الثمانية ومجموعة العشرين تتم بشكل مشترك مع وكالات أخرى متعددة الأطراف، كما هي الحال مثلاً بالنسبة للعمل على قياس أثر سلاسل القيمة العالمية على البلدان.

(١٢) A. Engelhardt, 2014.

٦٤- وبناء على ما أُجري من مقابلات، يلاحظ التقييم أن التنسيق مع شعب الأونكتاد الأخرى يبدو محدوداً للغاية، رغم أن هذا النمط يبدو منطبقاً على صعيد الأونكتاد ككل، وليس فقط شعبة الاستثمار والمشاريع.

٤- تعبئة الموارد من الميزانية العادية ومن خارجها

٦٥- بالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، شملت الميزانية العادية للبرنامج الفرعي ٢ تمويلًا لـ ٧٩ وظيفة (لموظفين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة). بميزانية سنوية مقدرة تزيد قليلاً عن ٢٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على مدى سنتين، مقارنة بـ ٨١ وظيفة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وبشكل ذلك زيادة بالنظر إلى تخلي البرنامج الفرعي ٢، في غضون تلك الفترة، عن مكون التكنولوجيا للبرنامج الفرعي الذي كان تحت إشرافه في السابق. وتشكل تكاليف الموظفين ٩٦ في المائة أو أكثر من الميزانية العادية، أي أنها تشمل موارد محدودة للغاية (أقل بقليل من مليون دولار للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣) لتغطية تكاليف المدخلات الأخرى المرتبطة بتنفيذ البرنامج الفرعي ٢ (مثل السفر والخبراء الاستشاريين وحلقات العمل التدريبية، إلى غير ذلك). وبالإضافة إلى ذلك، وخلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، زادت الشعبة وأنفقت مبلغ التمويل الذي تراوح بين ٤,٥ و ٥,٥ مليون دولار تقريباً من الموارد الخارجة عن الميزانية على أساس سنوي (انظر TD/B/WP(68)/CRP.2، الجدول ٧)^(١٣). وتوجه هذه الموارد إلى تمويل تكاليف المدخلات المرتبطة بالتعاون التقني. وتقارن هذه الموارد الخارجة عن الميزانية بمبلغ تتراوح قيمته بين ١٢ و ١٥ مليون دولار تقريباً لكامل الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣. وبالقائمة الراهنة لدولارات الولايات المتحدة، يعد ذلك انخفاضاً كبيراً بعد حساب التضخم.

٦٦- وفي نهاية المطاف، فإن الأفكار السياسية التي تقدمها منظمات مثل الأونكتاد لا تعد مفيدة إلا في حال تنفيذها وتحويلها إلى تطورات إيجابية. وهناك طريقتان يمكن بهما تنفيذ تلك الأفكار: إما من خلال عملية إقليمية أو متعددة الأطراف، أو على صعيد كل بلد على حدة. وتبين التجارب أن العمليات الإقليمية والمتعددة الأطراف يمكن أن تكون بطيئة جداً. لذلك فمن المنطقي القول بأن تنفيذ مختلف السياسات المتعلقة بالاستثمار ومبادرات بناء القدرات على المستوى القطري يعد بالغ الأهمية للتعلم عن طريق العمل واستخلاص الدروس بشأن ما هو فعال وما هو غير فعال.

٦٧- وثمة تحديات كبيرة أمام تأمين التمويل على الصعيد القطري. وبما أن العديد من قرارات التمويل من المانحين تتأثر حالياً بما يجري من حوار على الصعيد القطري بين الحكومات وشركاء التنمية، يصبح من المهم للغاية أن تجد الشعبة سبباً لتكون على دراية كاملة بالأفرقة التقنية العاملة ذات الصلة على الصعيد القطري وغيرها من آليات التنسيق

(١٣) كل الأرقام بدولارات الولايات المتحدة بالقيمة الحالية.

التي يتفق عليها أصحاب المصلحة، والأفضل إذا شاركت فيها. وتوحي خبرة الشعبة بارتباط أدائها الجيد بنجاحها في الشراكة مع المنظمات الإنمائية الأخرى أو مع المنظمات المحلية من أجل تعظيم الفائدة من مواردها المحدودة. وثمة نهج مهم آخر يتمثل في قدرة الشعبة على تنفيذ بعض خدماتها عبر تمويل خارجي أكبر للمساعدة التقنية، مثل التمويل الذي قد يتاح من خلال مبادرات وحدة العمل في الأمم المتحدة (مثل استعراض سياسة الاستثمار في ليسوتو، وبرنامج تطوير ريادة الأعمال في زامبيا)، والمجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية (مثل برنامج تطوير ريادة الأعمال في جمهورية تنزانيا المتحدة) والإطار المتكامل المعزز.

٥ - الاستنتاجات

٦٨ - إن البرنامج الفرعي ٢ يحقق الكثير من العمل بموارد محدودة. ويتعين على الشعبة مواصلة استكشاف سبل جديدة لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المحدودة. فمع التحول إلى استخدام مختلف أشكال الرسائل وأدوات الاتصالات الجديدة نتيجة لوجود الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي، قد يكون من الممكن التعجيل بتحويل الموارد من إنتاج منتجات التواصل التقليدية - بما فيها بعض التقارير المطبوعة - إلى منتجات التواصل الجديدة المستندة إلى الإنترنت (مثلاً المنتديات على الشبكة الإلكترونية مثل مركز سياسات الاستثمار، والمواقع الشبكية المتخمة بالمعلومات مثل الموقع المعني بأدلة الاستثمار (iGuides)) وتقديم خدمات أخرى.

٦٩ - ومن أجل زيادة الاستفادة من مواردها المحدودة من خارج الميزانية، تبتعد الشعبة عن تنظيم الفعاليات التدريبية على الصعيد القطري، حيث حولت معظم تلك الفعاليات إلى الصعيد الإقليمي. ويمكن أن يمثل ذلك مشكلة للبلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية وغيرها من الاقتصادات الهشة، حيث يصبح عدد مسؤوليها الممكن تدريبهم للوفاء باحتياجاتها غير كاف. وسيوفر المزيد من الاستخدام المكثف للتعليم الإلكتروني فرصاً للحد من هذا القصور.

٧٠ - ويتعاون البرنامج الفرعي ٢ بشكل كبير مع الوكالات الإنمائية الأخرى. ويبدو أن التعاون مع الشعب الأخرى التابعة للأونكتاد محدود نوعاً ما، ولكنه يمثل أيضاً مشكلة على مستوى الأونكتاد بين معظم الشعب.

٧١ - ويعد تحسين إمكانية الحصول على موارد من خارج الميزانية ضرورياً. وتتعاون الشعبة مع منظمات إنمائية أخرى من أجل تنفيذ التعاون التقني، ومن ثم تعزز الموارد بشكل غير مباشر. ويمكن للشعبة اتخاذ خطوات أخرى من أجل زيادة إمكانية الحصول على موارد من خارج الميزانية، ولكن ثمة مسؤولية أوسع نطاقاً على الأونكتاد ككل في مواجهة هذه المسألة بأسلوب أكثر شمولاً.

٦- التوصيات

- ٤ انطلاق شعبة الاستثمار والمشاريع بالجهد الخلاق الرفيع المستوى الذي شرعت في بذله لتجديد مواقعها الشبكية وزيادة طابعها التفاعلي وتصميمها بطرق تناسب السبل الجديدة في الحصول على المعلومات نتيجة لوجود الإنترنت. وبينما يحتاج الأونكتاد إلى ضمان أن تعبر مواقعها الشبكية كلها عن صورة مؤسسية موحدة، فمن المهم أن يتم ذلك بأسلوب يدعم الدرجة العالية المعقولة من اللامركزية المطلوبة لبرامجه الفرعية، بما فيها البرنامج الفرعي ٢، من أجل إنشاء المواقع الشبكية التفاعلية مع العملاء الذين يستفيدون منها.
- ٥ زيادة استخدام الأدوات الجديدة للتعلم عن بعد والتعلم الإلكتروني، بما يشمل التداول بالفيديو والبث الحي للإنترنت وغير ذلك من الأدوات التي تسمح بتوسيع نطاق العديد من حلقات العمل الإقليمية لتشمل المستوى القطري بتكاليف إضافية محدودة للغاية حتى تصل إلى عدد كبير من البلدان على الأقل، إن لم تصل إلى كل مكان.
- ٦ بصرف النظر عن عدم وجود الأونكتاد ميدانياً، فإن معظم قرارات التمويل التي يتخذها المانحون تتخذ حالياً على الصعيد القطري، ويكون ذلك إلى حد كبير استجابة للديناميات الجديدة بين البلد والمانح التي أطلقت في إطار مبادئ باريس بشأن فعالية المعونة. ويمكن للتفاعل القوي المباشر مع آليات الحوار بين الحكومات وشركاء التنمية على الصعيد القطري أن يساعد على زيادة إمكانية الحصول على موارد خارجة عن الميزانية من الصناديق المتخصصة مثل الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين التي تتبع النهج القطاعي الشامل. ويمكن تنفيذ هذا النهج بدعم من دائرة التعاون التقني التابعة للأونكتاد.

هاء- الاستدامة

١- البحث والتحليل

- ٧٢- تستند قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الخاصة بالبرنامج الفرعي ٢ إلى المعلومات التي تجمعها البلدان نفسها، بما يتماشى نظرياً مع الأدوات الإحصائية لحساب رأس المال الواردة في منشور دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي (حتى العدد الخامس من الدليل مؤخراً، والعدد السادس حديثاً). ومن أجل تعزيز جودة البيانات على الصعيد القطري واستدامتها، ومنذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وبشكل أسرع بعد عام ٢٠٠٨، نفذ الشعبة برنامجاً للتعاون التقني على الصعيدين الوطني والإقليمي لتعزيز القدرات والتنسيق فيما بين الوكالات التي تجمع تلك المعلومات على الصعيد القطري (مثل البنك المركزي ومصلحة الضرائب وهيئة الإحصاء، إلى غير ذلك). ووصل البرنامج إلى حوالي ٤٠ بلداً حتى الآن. وتساعد الشعبة على تعزيز الاستدامة في تلك البلدان عن طريق تقوية التنسيق بين الوكالات على الصعيد القطري وتحسين جودة ما يتم إنتاجه.

٢- بناء توافق الآراء

٧٣- على النحو المذكور أعلاه، يمر النهج النظري لمعاهدات الاستثمار الثنائية بمرحلة مبكرة من تغيير هام، حيث يزداد عدد البلدان والتجمعات الإقليمية التي تتطلع إلى إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة كدليل لإعادة صياغة معاهداتها النموذجية الثنائية للاستثمار في المستقبل. وستشهد السنوات القليلة المقبلة تعزيزاً كبيراً لأدلة الاستدامة القائمة على الحقائق، بافتراض أن المزيد من البلدان ستُظهر، بحلول ذلك الوقت، أنها تعتمد المبادئ المنصوص عليها في إطار السياسات المذكور في معاهداتها الثنائية الجديدة للاستثمار. ولكن الاتجاهات المبكرة تبدو إيجابية، على النحو الذي تظهره البيانات المجمعة في الجدول ١ بالوثيقة TD/B/WP(68)/CRP.2 وفي كامل الاستقصاء.

٣- التعاون التقني

٧٤- يشير الجيبون على الاستقصاءات إلى أن التعاون التقني الذي يتلقونه مستدام بدرجات متفاوتة، حيث أشار ٤٤ في المائة من أصحاب المصلحة إجمالاً إلى تمتعهم بالقدرة التقنية أو المالية على استدامة النتائج المدعومة من البرنامج الفرعي ٢. أما أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكليةً والهشة والصغيرة فتواجه تحديات أكبر في استدامة القدرة المكتسبة عن طريق التعاون التقني. وستساعد التوصية المذكورة آنفاً عن التعلم عن بعد والتعلم الإلكتروني على بناء قاعدة أكبر على الصعيد القطري من الأفراد المدربين على المسائل ذات الصلة. ويمكن لتحسين الارتباط بين التعاون التقني المقدم من البرنامج الفرعي ٢ والحوار بين الحكومات وشركاء التنمية على الصعيد القطري، الذي تمت مناقشته في السابق، أن يفتح مداخل إضافية لتأمين الموارد المالية التكميلية وكذلك الدعم التقني حسب الحاجة.

٧٥- وبالإضافة إلى ذلك، تشير نتائج الاستقصاءات والمقابلات إلى أن الشعبة ستستفيد من وجود خدمة دعم لاحقة للتعاون التقني لمساعدة المستفيدين على تحديد الفرع أو الفروع داخل الشعبة، أو الشعب داخل الأونكتاد، أو غيرها من الجهات الشريكة في التنمية التي ربما يمكنها تقديم المساعدة في خدمات متابعة التعاون التقني اللازمة.

٤- الاستنتاجات

٧٦- تتسم الاستدامة بثلاثة أبعاد رئيسية هي المؤسسي والمالي والتقني. ومن ناحية الاستدامة، فإن المنتجات الأساسية للشعبة إجمالاً تحقق تقدراً جيداً. وبدرجات متفاوتة، تضيي البلدان الطابع المؤسسي على الإصلاحات التي بدأت بدعم من البرنامج الفرعي ٢.

٧٧- ويمكن للاستنتاجات السابقة المتعلقة بزيادة استخدام التعلم عن بعد والتعلم الإلكتروني أن تساعد على تعزيز القدرات التقنية على الصعيد القطري. كما يمكن لزيادة المشاركة في الحوار بين الحكومات وشركاء التنمية أن يعزز من إمكانية الحصول على تمويل خارجي إضافي لتحسين الاستدامة المالية.

٧٨- وثمة مجال ثالث يمكن للبرنامج الفرعي ٢ أن يقدم فيه مساعدة أكبر، وهو وضع نظام بسيط للدعم "بالرعاية اللاحقة" في مرحلة ما بعد التعاون التقني، من أجل تيسير إمكانية الحصول على المساعدة التقنية التكميلية للمتابعة. وسيساعد ذلك في زيادة ترسيخ نتائج التعاون التقني في كل بلد. ويتعين تغطية ذلك من خلال إعادة توزيع محدودة للموارد داخل الشعبة استناداً إلى الأسس المقترحة في أجزاء أخرى من هذه الوثيقة.

٥- التوصيات

- ٧ يتعين على شعبة الاستثمار والمشاريع أن تستحدث نظاماً "للرعاية اللاحقة" يضم موظفين مسؤولين عن البلدان للإجابة على استفسارات المستفيدين في مجال المتابعة. وستسفر مساعدة البلدان على تحديد المساعدة الإضافية، أينما كانت متاحة وحسب الطلب، عن تعزيز استدامة مبادرات البرنامج الفرعي ٢.
- ٨ ويتعين على الدول الأعضاء أن تنظر في الكيفية المثلى لتلبية احتياجات البرنامج الفرعي ٢ من الموارد الإضافية الخارجة عن الميزانية، بطرق منها الآليات المرتبطة بالمعونة لصالح التجارة، وذلك من أجل تلبية طلبات الدول الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الهشة، ومن أجل تعزيز الاستدامة.

واو- مسائل جامعة

١- تمكين المرأة

٧٩- يولي البرنامج الفرعي ٢ تركيزاً محدوداً نوعاً ما على تمكين المرأة. ويؤكد هذا الاستنتاج استقصاء البلدان المستفيدة من المنتجات الأساسية الأربعة المختارة لهذا التقييم، كما يؤكد على مستوى أوسع نطاقاً ممثلو الدول الأعضاء الذين تمت مقابلتهم. وبوجه عام، يرى ٣٦ في المائة فقط من المستجيبين أن البرنامج الفرعي ٢ يدرج أهداف تمكين المرأة في دعمه التقني بدرجة عالية أو عالية جداً. وفي إطار تعاونها التقني من خلال برنامج تطوير ريادة الأعمال، تصدر الشعبة "جائزة سيدات الأعمال" كل سنتين، حيث تحظى باهتمام إعلامي واسع وتمثل الحاصلة عليها قدوة هامة لصاحبات المشاريع الأخريات. ويشير التقييم إلى أن عدداً كبيراً من صاحبات المشاريع يتم تدريبهن من خلال مراكز برنامج تطوير ريادة الأعمال، ولكن ذلك يأتي على سبيل المصادفة وليس أمراً متعمداً، رغم أن بعض المراكز تتبع نهجاً في استهداف المرأة يتسم بقدر أكبر من التعمد. وفي غياب الرصد الدقيق، يصعب القيام بشكل كامل بتحديد الأثر المحتمل للبرنامج الفرعي ٢ على إيجاد الوظائف وفرص المشاريع التجارية للمرأة.

٢- الاقتصاد الأخضر

٨٠- بخلاف تمكين المرأة، يركز البرنامج الفرعي ٢ بقدر أكبر على قضايا الاقتصاد الأخضر على صعد البحث وتحليل السياسات، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني. ويُنظر في قضايا الاستثمار والاقتصاد الأخضر في سياق البحث المرتبط بالاستثمار المسؤول في الزراعة وإطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وفي بناء توافق الآراء، وفي منتجات معينة تتعلق بمتابعة المساعدة التقنية مثل الترويج للاستثمار الأخضر، وإدراج المعايير المراعية للبيئة في الدعم التقني لاتفاقات الاستثمار الدولية، وفي المسؤولية الاجتماعية للشركات وغير ذلك. وفي غياب الرصد الدقيق، يصعب القيام بشكل كامل بتحديد الأثر المحتمل للبرنامج الفرعي ٢ على إيجاد الوظائف وفرص الأعمال التجارية في المجالات المراعية للبيئة.

٣- الاستنتاجات

٨١- مع استثناءات قليلة، فإن التركيز الواضح للبرنامج الفرعي ٢ على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يعد محدوداً جداً، رغم أن التقييم يلاحظ أن ذلك سمة عامة للأونكتاد ككل. ويشير التقييم إلى وجود تركيز أكبر على قضايا الاقتصاد الأخضر.

٤- التوصيات

٩ في إطار عملها الجاري بشأن دور استثمارات القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، يتعين على شعبة الاستثمار والمشاريع أن تشرع في إجراء استعراض لكيفية جعل أهداف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أكثر وضوحاً في عملها.